

الوحدة الثالثة

بورصة الأوراق المالية (2)

الشروط الشرعية
للتعامل بالبورصة

طبيعة المعاملات
في سوق الأوراق
المالية

الحكم الشرعي
لبورصة الأوراق
النقدية

شرعية عمل
شركات
السمسرة في
الأوراق المالية

حكم التعامل في
أسهم لشركات أصل
معاملاتها حلال
ولكن أحياناً تتعامل
بالربا

شرعية التعامل
في السندات

شرعية التعامل
في الأسهم

الحكم الشرعي لبورصة الأوراق النقدية

- الأسواق بصفة عامة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع.
 - الضوابط الواجب توافرها في السوق بصفة عامة - ويشمل ذلك سوق الأوراق المالية:-
 - حرية المعاملات في الأسواق في إطار المشروعية.
 - مشروعية التعامل في الأسواق بأن تكون خالية من الغش والجهالة والغرر والتدليس والمقامرة.
 - طهارة السوق من المعاملات الربوية والخبائث بكافة صورها.
 - سهولة الحصول على المعلومات الأمنية والصادقة التي تساعد في اتخاذ قرارات الشراء والبيع.
 - اتساع السوق وسهولة الدخول والخروج منها.
 - تجنب المعاملات غير المشروعة .
- فإذا توفرت الضوابط السابقة في سوق الأوراق المالية كان التعامل فيها حلالاً.

طبيعة المعاملات في سوق الأوراق المالية

سوق الأوراق المالية «البورصة» تختص بإصدار وتداول الأوراق المالية مثل:

أغلب الأوراق المتعامل فيها عالميًا هي
الأسهم والسندات

- الأسهم بأنواعها.
- والسندات بأنواعها.
- والصكوك بأنواعها.
- وشهادات الإيداع.
- الاستثمار بأنواعها.

شرعية التعامل في الأسهم

- **تعريف الأسهم:** «صك قابل للتداول يصدر عن شركة مساهمة، ويعطى للمساهم ليمثل حصته في رأس مال الشركة»
- تعتبر الأسهم أداة التمويل الأساسية لتكوين رأس المال في الشركات المساهمة، إذ تطرح للاكتتاب العام ضمن مهلة محددة يعلن عنها مع الإصدار.
- يعتبر السهم جزء من رأس مال الشركة، ويساهم صاحبه في الربح والخسارة حسب ما تسفر عنه نتائج الأعمال.
- **حكم التعامل في الأسهم:** التعامل في الأسهم بيعاً وشراءً ووساطة حلال بشرط أن يكون نشاط الشركة المصدرة لهذه الأسهم حلالاً؛ فعلى سبيل المثال لا يجوز التعامل في أسهم شركة تعمل في مجال الخمر أو التماثيل أو الخنزير أو البغاء أو المقامرة أو الربا.

شرعية التعامل في السندات

- **السند:** «قرض بفائدة ثابتة محددة مقدمًا».
- **«والسندات هي:** أوراق مالية ذات قيمة معينة - وهي أحد أوعية الاستثمار - والسند عادة: ورقة تعلن عن أن مالك السند دائن إلى الجهة المصدرة للسند، سواء حكومة أو شركة، أو مشروع».
- **ومن ذلك:** سندات التتمية وصكوك الخزانة ذات العائد الثابت، والسندات التي تصدرها الشركات ذات العائد الثابت.
- **حكمها:** كل هذا وما في حكمه **محرم** شرعًا، ولقد أجمع الفقهاء على ذلك.

حكم التعامل في أسهم لشركات أصل معاملاتها حلال ولكن أحياناً تتعامل بالربا

هناك رأي لبعض العلماء، إذا اختلط الحلال بالحرام، وكانت
أكثرية المعاملات حلالاً، تأخذ الأقلية حكم الأغلبية.

ومن الأحوط تقدير نسبة الربح أو الإيراد أو المال الخبيث
بقدر الإمكان والتخلص منها في وجوه الخير وليس بنية
التصدق.

شرعية عمل شركات السمسرة في الأوراق المالية

ليس هناك من حرج ما دامت تلك الشركات للعمل والتعامل في أسهم شركات **تعمل في الحلال والطيبات** وتتجنب التعامل في السندات بفائدة وما في حكمها وكذلك تتجنب كل المعاملات المحرمة.

الشروط الشرعية للتعامل بالبورصة

إذا كانت هذه البنوك أو غيرها تعمل وفق الضوابط التالية جاز، وفي حال تخلف قيد أو أكثر من هذه القيود، حرم التعامل مع البورصة والدخول فيها:

أن يكون البيع والشراء بمقدار رأس المال، أي أن البنك أو غيره لا يقترض ليشتري.

أن يتحقق التقابض بين المتبايعين «البنك والبورصة» دون تأخير، ضمن المتواضع عليه عرفاً في مسألة التقابض.

أن يتمكن البنك من التصرف بالعملة أو العين التي اشتراها كما يتصرف المالك بملكه.

وإذا كانت المتاجرة بالذهب أو الفضة فيلزم التقابض والتماثل في الوزن، وهذا فيما نعلم غير ممكن في أعمال البورصة.

وإذا كان استثمار البنك في الأسهم، فيجب أن تكون أسهم الشركات تستثمر في أعيان مباحة.

نظام البورصة المعمول به دولياً
محرم لا يجوز

لاشتمال نظام البورصة ضرورة على الإقراض بالفائدة

عدم القدرة على التسليم عند الطلب عادة إذا كانت المبالغ كبيرة

مع تأخر التقابض فيما يشترط فيه التقابض حالاً